العدد التجريبـي 2015

المجلّة الجزائريّة للقانون والعدالة

- الدراسات والبحوث
- المستجدّات التّشريعيّة
- مستجدات الاجتهاد القضائي

الملف

الطرق البديلة لحلّ النزاعات في المادة الجزائيّة

مركز البحوث القانونية والقضائية
CRJJ
Centre de recherche juridique et judiciaire

الفهرس

كلمة مدير المجلة 4

الدراسات و البحوث :

- المكانة المعترف بها في الجزائر لفكرة الوقاية من الإجرام في التشريع الجزائي الجزائري المعاصر،
من إعداد الدكتور عبد المجيد زعلاني، أستاذ التعليم العالي بجامعة الجزائر 1،
محام معتمد لدى المحكمة العليا، خبير دولي في حقوق الإنسان 9

- فكرة النظام العام في الإجراءات القضائية الإدارية،
من إعداد السيد عبد القادر الدينس، أستاذ بالمركز الجامعي بالبيض 39

- المنازعات الإدارية الخاضعة لاختصاص المحاكم العادية،
من إعداد الآنسة غناي راضية، قاضية، باحثة بمركز البحوث القانونية والقضائية. 57

- قاضي الدولة كمساعد للعدالة التحكيمية (باللغة الفرنسية)،
من إعداد السيدة ياقوت أكرون، أستاذة باحثة، رئيسة غرفة بمحكمة التحكيم للرياضة سابقا،
أستاذة بالمدرسة العليا للقضاء. 65

- تطبيق تدرج القوانين في السياق الفرنسي و الأوربي و الدولي، (باللغة الفرنسية)،
من إعداد السيد جانْ سِلفسْتْرْ بِيرْجي، أستاذ بجامعة جان مولان، ليون3،
فرقة القانون الدولي والأوربي والمقارن، الشبكة الجامعية الأوربية، فرنسا. 87

الملف : الطرق البديلة لحل النزاعات في المادة الجزائية

- الاطار العام للطرق البديلة لحل النزاعات في المادة الجزائية 107
- الصلح العرفي كطريقة بديلة لحل النزاعات الجزائية في المجتمع الجزائري،
من إعداد السيد عبد الله نوح، أستاذ محاضر، جامعة تيزي وزو. 109

- تطوير الأمر الجزائي في القانون الجزائري كحتمية يبررها تزايد الإجرام البسيط،
من إعداد السيد أرزقي سي حاج محند، قاضي، باحث بمركز البحوث القانونية و القضائية. 127

- المثول على أساس الاعتراف المسبق بالذنب في النظام الأنجلوسكسوني والروماني الجرماني (باللغة الفرنسية)،
من إعداد السيدة سارة ديبون، قاضية ملحقة بالمدرسة الوطنية للقضاء، فرنسا. 145

المستجدات :

المستجدات التشريعية

- النصوص التشريعية الرئيسية الصادرة سنة 2015 155

- مستجدات الاجتهاد القضائي

- مسؤولية المصرف في تحصيل الشيك: تعليق على قرار(باللغة الفرنسية)،
من إعداد الدكتور رمضان زرقين، أستاذ بكلية الحقوق، جامعة باتنة. 169
- التعليق على القوانين كعامل لتعزيز البحث القانوني (باللغة الفرنسية)،
من إعداد السيد جون جاك فريون، قاضي بفرنسا، مستشار مقيم في إطار عقد التوأمة، مركز
البحوث القانونية والقضائية، الجزائر. 175

وجهة نظر :

قانون الإثبات، (باللغة الفرنسية)
مقابلة مع أوليفْيي لُكْلِرْكْ، مكلف بالبحوث، المجلس الوطني للبحث العلمي
(CNRS)، جامعة جان موني سانت ايتيان، فرنسا. 185

الدراسات والبحوث

Etudes et recherches

المكانة المعترف بها في الجزائر لفكرة الوقاية من الإجرام في التشريع الجزائي المعاصر

البروفيسور عبد المجيد زعلاني
أستاذ التعليم العالي بجامعة الجزائر،
محام معتمد لدى المحكمة العليا، خبير دولي في حقوق الإنسان

ملخص

عند إمعان النظر في التشريعات العقابية لا يُستبعد أن نكتشف أهدافا وقائية لبعض قواعدها، يمكن أن نلمسها بوجه خاص في الوظيفة الوقائية المعترف بها تقليديا للعقوبة على الأقل لدى تيار كبير في الفقه الجنائي الكلاسيكي. بل أكثر من ذلك يبدو أن المشرع ولغرض تجسيد هذه الوظيفة في الواقع يتجه إلى إحاطة العقوبة بترسانة من الآليات الوقائية التي تتراوح في مجملها بين تشديدها وتخفيفها. ولكن بالتوازي مع هذه الملاحظة، لا شكّ في أن التشريعات الجزائية تستهدف بالأساس معاقبة من يخالف أحكامها، ذلك أنها تبقى في جوهرها تشريعات ذات طابع قمعي. مما يترتب عنه ان تبقى الوقاية من الإجرام في القوانين العقابية، مهما اتسعت مكانتها فيها، ضيقة ومحدودة للغاية بل وغريبة عن هذه القوانين. بيد أنه سرعان ما يتبيّن لنا أن هذه الملاحظة بعيدة عن أن تعبّر عن كل الواقع ذلك أن العديد من التشريعات التكميلية الحديثة المتضمنة إدماج قواعد القانون الدولي الاتفاقي في القانون الداخلي تتجه للاعتراف صراحة ومباشرة بمكانة خاصة إلى جانب قواعدها العقابية لقواعد تهدف للوقاية من الإجرام. لا بد إذن أن نخلص إلى أن مواصلة هذا النهج من شأنه أن يجعل الوقاية من الإجرام تحتل مكانة كفيلة بأن تفتح أمام القانون الجزائي المعاصر واحدا من أهم السبل التي يمكن أن تقوده نحو التجدد والحداثة. هكذا ربما تكون الوقاية من الإجرام باختيار حلول مبتكرة ومتكيفة مع الواقع إلى جانب رفع التجريم والطرق البديلة للخصومة الجزائية من السمات الأساسية لقانون العقوبات في الزمن القادم.

Abstract

Regardées de près, certaines règles de la législation pénale semblent viser des buts éminemment préventifs. Cela se vérifie aisément au moins sur deux plans. Au plan général cette vérification pourrait se faire en prenant en considération la fonction préventive reconnue traditionnellement à la peine, du moins par un grand courant de la doctrine pénale classique. Mais de tels buts apparaissent surtout à travers une démarche particulière visant à les atteindre que l'on découvre dans de nombreuses règles pénales. En effet, en vue de concrétiser cette fonction le législateur tend à entourer la peine de mécanismes préventifs sous forme d'aggravation ou d'atténuation. Mais en parallèle, il est certain que les législations pénales visent essentiellement la répression, elles demeurent dans leur essence de caractère répressif. Si bien que la prévention de la criminalité quelle que soit la place qui lui est accordée dans les lois pénales n'en demeure pas moins restreinte et limitée voire étrangère à ces lois. Cependant, l'on s'aperçoit vite que cette conclusion est un peu hâtive et loin de refléter toute la réalité exprimée par la législation pénale contemporaine. En effet de nombreuses législations complémentaires récentes intégrant des règles de droit conventionnel international dans le droit interne tendent à côté des règles répressives qu'elles contiennent à reconnaitre expressément une place de choix à des règles ayant pour seul but la prévention de la criminalité. Puisse cette nouvelle manière de légiférer en s'appuyant sur des solutions originales, procurer à la prévention une place qui lui permet d'ouvrir devant le droit pénal contemporain une voie vers son renouveau et sa modernité. Ainsi dès lors, avec les règles organisant les voies alternatives au procès pénal et la dépénalisation, les mécanismes de la prévention de la criminalité compteront peut être parmi les principales caractéristiques du futur droit pénal.

فكرة النّظام العام في الإجراءات القضائية الإدارية

عبد القادر الدينس، أستاذ القانون العام
رئيس قسم الحقوق، المركز الجامعي البيّض

ملخص

تعد فكرة النظام العام أحد الأعمدة الأساسية التي يقوم عليها البناء القضائي، خاصة ما يتعلق منها بالجانب الإجرائي. فالقواعد الإجرائية ترمي إلى تنظيم الحماية القضائية للحقوق الموضوعية، وذلك بتنظيم عملية اللّجوء إلى الجهات القضائية المختصة، وتحديد مختلف الإجراءات التي يتطلبها الفصل في النزاعات المعروضة أمامها، بدءا من رفع الدعاوى وسير الخصومة، إلى غاية صدور الأحكام فيها، تبليغها ثم تنفيذها. إنّ لهذه الفكرة القانونية دورا أكثر فعالية في سير مرفق القضاء في حدّ ذاته، لغاية مفادها أن القاضي إذا ترك وشأنه لتحديد فكرة النظام العام، فسوف يحتكم ويستند إلى هواه. لذا تعيّن على المشرع تقييد القاضي بسنّ قواعد آمرة في إطار القواعد القانونية التي تحكم القوانين الإجرائية، أو ما يسمى بالإجراءات والأشكال الجوهرية التي ينبغي للقاضي أن يثيرها من تلقاء نفسه، حتى ولو لم يدفع بها الأطراف، وهي المسماة بالوسائل المتعلقة بالنظام العام .

يحاول صاحب المقال من خلال هذا الموضوع أن يسلّط الضوء على تلك الإجراءات القضائية الواردة ضمن قانون الإجراءات المدنية و الإدارية الجزائري المقترنة بفكرة النظام العام و التي ترتّب البطلان أو عدم القبول.

Abstract

La notion de l'ordre public est l'un des fondements de l'institution de la justice, notamment dans son aspect procédural. Les règles procédurales protègent les droits objectifs, en organisant la compétence des juridictions, en fixant les procédures de traitement des litiges allant de l'introduction de l'instance et de son déroulement, au prononcé du jugement, sa notification et son exécution. La notion de l'ordre public est inhérente au fonctionnement du service public de la justice, la définition de ses composantes ne peut être laissée exclusivement au libre arbitre du juge. Il appartient donc au législateur de promulguer des règles procédurales impératives, appelées les formes substantielles. Elles doivent être soulevées d'office par le juge, ce sont des règles d'ordre public.

L'auteur analyse ces règles procédurales prévues par le code de procédure civile et administrative algérien relatives à la notion de l'ordre public, dont la violation est sanctionnée par la nullité ou la fin de non-recevoir.

المنازعات الادارية الخاضعة لاختصاص المحاكم العادية

الآنسة غناي راضية،
قاضية، باحثة بمركز البحوث القانونية والقضائية

ملخص

كرس المشرع الجزائري نظام ازدواجية القضاء، وأنشأ محاكم إدارية ومجلس الدولة كجهات قضائية تختص بالفصل في القضايا الإدارية، متبنيا المعيار العضوي لاعتبار النزاع يخضع للقضاء الإداري، الذي يعني أن يتمتع أحد طرفي الخصومة بامتياز السلطة الإدارية. غير أنه أورد استثناءات تجعل بعض المنازعات من اختصاص القضاء العادي رغم توفر المعيار العضوي فيها. وقد نظم جزءا منها في قانون الإجراءات المدنية والإدارية وجزءا آخر في قوانين خاصة. تتعرض الباحثة في مقالها لهذه الاستثناءات بالتحليل ثم تقدم اقتراحات لجعل القضاء العادي يفصل في المنازعات المعنية بصفة أمثل.

Abstract

Le Législateur algérien a consacré le système de la dualité des juridictions, et a institué les tribunaux administratifs et le Conseil d'Etat, en adoptant le critère organique pour considérer que le litige relève de la juridiction administrative. Ce critère implique que l'une des parties à l'instance jouit des prérogatives de l'autorité administrative. Cependant, des exceptions font que certains contentieux relèvent de la compétence de la juridiction ordinaire, en dépit du critère organique. Le législateur a régie une partie de ces cas par le code de procédure civile et administrative et une autre partie par des lois spéciales. L'auteur analyse, dans son article, les exceptions prévues dans ces textes et présente des suggestions tendant à une meilleure prise en charge de ce type de contentieux par les juridictions ordinaires.

Le juge étatique, auxiliaire de la justice arbitrale

Yakout Akroune,
Enseignant chercheure, ancienne présidente de chambre du tribunal d'arbitrage du sport, professeure à l'École Supérieure de la Magistrature

ملخص

غالبا ما يعتبر كل من قاضي الدولة والقاضي المُحكِّم بأنهما متنافسان وحتى خصمان، على اعتبار أن هذا الأخير يتخطى حدود الأول في إطار ديناميكية يستولى فيها على اختصاصاته.

غير أنه، خلافا لذلك، تكرّس الأنظمة القانونية نظرة مختلفة بانتهاجها مقاربة مؤسسة على تقنين التعاون والتشارك بينهما. فهي تنظم المساعدة التي يقدمها قاضي الدولة للتحكيم على مستويات مختلفة، وذلك من بداية إجراءات التحكيم إلى نهايتها.

ففي هذا الإطار يشارك قاضي الدولة في تشكيل هيأة التحكيم بتعيينه المُحكِمين، كما يساعد المُحكِم أثناء الدعوى التحكيمية ويمدد التحكيم في مرحلة تنفيذ الحكم التحكيمي.

قضاء الدولة هو إذن في خدمة قضاء التحكيم !

Abstract

Juge étatique et juge arbitral ont souvent été présentés comme des concurrents, voire des adversaires, le second venant piétiner les plates-bandes du premier dans une dynamique d'appropriation des prérogatives régaliennes de ce dernier.

Mais les systèmes juridiques étatiques ne s'inscrivent point dans cette vision et codifient au contraire, une approche de collaboration et de partage. Ils organisent l'assistance du juge étatique à l'arbitrage, à plusieurs niveaux, de l'entame de la procédure arbitrale à sa clôture.

C'est ainsi que le juge étatique facilite la mise en place du tribunal arbitral, en procédant à la désignation des arbitres, prête main-forte à l'arbitre pendant l'instance arbitrale et prolonge l'arbitrage dans la phase d'exécution de la sentence arbitrale.

La justice étatique est au service de la justice arbitrale !

Droit international

L'application de la hiérarchie des normes dans le contexte français, européen et international

Par Jean-Sylvestre Bergé,
Professeur à l'Université Jean Moulin – Lyon 3,
Equipe de droit international européen et comparé (EDIEC),
Réseau universitaire européen ELSJ (GDR CNRS).

En France comme en Algérie, le juriste est très attaché au jeu de la hiérarchie des normes. Dans un monde globalisé, ce jeu peut être exercé dans plusieurs contextes à la fois. Cette étude(*) propose une vision dynamique du droit en mettant en perspective la hiérarchisation des normes dans le triple contexte français, européen et international.

يُولي رجال القانون في فرنسا، كما هو الحال في الجزائر، اهتماما لكيفية التعامل مع تدرج القواعد القانونية. وفي عالم تسوده العولمة، يكون هذا التعامل عن طريق إعماله على مستوى العديد من السياقات في آن واحد. تقترح هذه الدراسة وجهة نظر ديناميكية للقانون عن طريق الوضع في منظور تدرج القواعد القانونية السياقات الثلاثة الفرنسي و الأوربي و الدولي.

Quel que soit le niveau national, international ou européen auquel ils se situent, les systèmes juridiques ont tous en commun de reposer sur une structure normative. Des systèmes étatiques coexistent ainsi avec des systèmes de droit international et droit européen. Chaque système est potentiellement porteur de sa propre « hiérarchie des normes », même si certaines hiérarchies sont plus explicitées ou élaborées que d'autres[1]. Les systèmes étatiques offrent aujourd'hui les figures hiérarchiques les plus apparentes. Même s'il est plus discuté, le phénomène de hiérarchisation des normes peut être également observé à l'échelle du droit international. Le système juridique de l'Union européenne et, dans une moindre mesure, celui du Conseil de l'Europe se prêtent également volontiers à des analyses de ce type.

Cette perspective offerte par les différents systèmes juridiques potentiellement présents à l'échelon national, international et européen montre que, contrairement à ce que l'on pourrait penser, les constructions de type « hiérarchie des normes » ne sont pas menacées par le phénomène contemporain de pluralisme juridique mondial. C'est plutôt le contraire qui se produit. La propension des systèmes juridiques à proliférer aux différents niveaux d'application du droit (prolifération des Etats et, surtout, prolifération des organisations internationales et régionales, propension de plus en plus forte de ces organisations à dire et appliquer le droit) conduit à une véritable inflation de hiérarchies des normes.

الصلح العرفي
كطريقة بديلة لحل النزاعات الجزائية في المجتمع الجزائري(*)

الدكتور عبد الله نوح
أستاذ محاضر، جامعة مولود معمري، تيزي وزو

ملخص

يحلل الأستاذ عبد الله نوح في هذا المقال، وفقا لمقاربة قانونية وسوسيو- أنتربولوجية الأسس الدينية القيمية والثقافية للصلح العرفي في المجتمع الجزائري. يبين كيف أن هذه الطريقة التي تمثل جزءا من الموروث القانوني الوطني تتفادى عيوب قضاء الدولة وتوفر الكثير من المزايا كالحفاظ على اللحمة الاجتماعية والبساطة والسرعة والسرية .

ثم يحلل طريقة الصلح العرفي كوسيلة بديلة لحل النزاعات الجزائية بطريقة ودية، من حيث إجراءات حلّ النزاعات الجزائية ودور الوسطاء من الأعيان ورجال الدين ودور المعتقدات والقيم السائدة في تحقيق الصلح، ليبيّن بأمثلة واقعية أهمية هذه الطريقة كأسلوب مساعد لا يمكن الاستغناء عنه في النظام القضائي للدولة. ويخلص في الأخير إلى تقديم اقتراحات ملموسة بخصوص إثراء قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجزائية بأحكام تهدف إلى إعطاء الصلح العرفي المكانة التي ينبغي أن تكون له باعتبارها إجراءا مرافقا لقضاء الدولة في حلّ النزاعات الجزائية.

Abstract

L'auteur, monsieur Abdellah Nouh, analyse par une approche juridique et socio-anthropologique, les fondements religieux et culturels de la conciliation coutumière dans la société Algérienne. Il démontre comment cette démarche, résultat de l'héritage juridique national, échappe aux défauts de la justice étatique et garantit des avantages tels que la préservation des liens sociaux, la simplicité, la célérité et la confidentialité.

Il analyse ensuite la conciliation coutumière comme mode alternatif de règlement amiable des litiges en matière pénale, que ce soit en ce qui concerne la procédure, le rôle des médiateurs que sont les notables et les hommes de religion, ou bien le rôle des croyances et valeurs dans l'effectivité de la conciliation. Il démontre, par des exemples pratiques, l'importance de la conciliation comme mode auxiliaire indispensable pour la justice étatique. Il termine pour présenter des suggestions en vue de l'enrichissement du code pénal et du code de procédure pénal visant à y insérer la conciliation coutumière, comme mode d'accompagnement de la justice étatique.

الإجراءات الجزائية

تطوير الأمر الجزائي في القانون الجزائري كحتمية يبررها تزايد الإجرام البسيط (*)

أرزقي سي حاج محند،
قاضي، باحث بمركز البحوث القانونية والقضائية

ملخص

واجهت الكثير من التشريعات العربية والغربية إشكالية تراكم القضايا أمام المحاكم الجزائية بإدخال الطرق المختصرة للفصل في المنازعات المتعلقة بالإجرام البسيط، من مخالفات وجنح، ويأتي الأمر الجزائي على رأس هذه الطرق البديلة. في نفس الوقت بقي الأمر محصورا في التشريع الجزائري على بعض المخالفات البسيطة.

يحلل صاحب المقال أحكام الأمر الجزائي في القانون الجزائري مبّينا محدودية تطبيقه ودرجة خرقه لمبدأ المحاكمة العادلة، مما جعله يقدم اقتراحات قصد توسيعه في مجال المخالفات وتمديده ليشمل الجنح البسيطة، مؤكدا على ضرورة تنظيم الجانب الإجرائي فيه بما يضمن حقوق الأطراف، التي حرص على تحديد معالمها الرئيسية على ضوء تجارب عدد معتبر من الدول. ويختم بالتعرض لمستلزمات نجاح هذا الإجراء الجديد.

Abstract

Plusieurs législations arabes et occidentales ont fait face à l'encombrement des rôles des juridictions pénales en introduisant les modes accélérés de règlement des conflits pour le traitement de la petite délinquance. Il s'agit de l'ordonnance pénale applicable en matière contraventionnelle et correctionnelle. La législation algérienne, par contre, circonscrit cette procédure à quelques contraventions simples.

L'auteur analyse les limites de l'ordonnance pénale dans le droit algérien que ce soit en matière de son domaine d'application ou de la mise en œuvre du principe du procès équitable. Par conséquent, il propose d'une part, de l'élargir aux autres contraventions comme de l'étendre à la petite délinquance correctionnelle et, d'autre part, d'instaurer un régime procédural garantissant les droits des parties dont il a déterminé les éléments principaux à la lumière du droit comparé. Il conclut pour aborder les exigences de succès d'une telle démarche.

Procédure pénale

Le plaider coupable dans le système anglo-saxon et romano-germanique(*)

Sarah DUPONT
Magistrat, coordonnatrice de formation
à l'Ecole Nationale de la Magistrature, France

ملخص

تعرضت الكاتبة في مقالها لمفهوم المثول مع الاعتراف المسبق بالذنب وتطبيقاته المتباينة حسب الأنظمة القانونية. وهذا الإجراء الذي عَرَف منشأه في الولايات المتحدة الأمريكية، يشكل تطورا لمفهوم العدالة التي أصبحت توصف بالعدالة الرضائية، ذات المزايا المتعددة. وبعد أن قارنت بين تجارب العديد من الدول المنتمية للنظامين السائدين، الانجلوسكسوني والروماني الجرماني، أشارت الى موقف المؤسسات الأوروبية الايجابي من شرعية العمل به. وقد حرصت في كل ذلك على استخراج الأسس المشتركة بين مختلف التشريعات التي تجعل هذا الإجراء يصمد فيها أمام الانتقادات الموجهة إليه كما تضفي عليه طابع المشروعية.

La justice pénale repose traditionnellement sur un principe de justice verticale, de nature unilatérale. Cette justice est rendue par un ou plusieurs juges, saisis par le procureur de la République, après un débat contradictoire, et elle s'impose au mis en cause, qui doit utiliser les voies de recours mises à sa disposition s'il souhaite exprimer son désaccord.

Or une autre forme de justice pénale s'est développée outre atlantique et en Europe vers un système plus horizontal que certains appellent la justice consensuelle[2]. Il s'agit d'une justice qui consisterait en une discussion entre le prévenu et le ministère public, afin de parvenir à un accord, qui serait ensuite soumis à un juge.

Un glissement s'opère alors d'une justice pénale dans laquelle le juge tranche de manière autoritaire, vers une justice pénale dans laquelle les justiciables deviennent acteurs de la décision et dans laquelle la recherche de l'adhésion est privilégiée. Tout en restant judiciaire, la réponse à la délinquance est « déjuridictionnalisée ».

Le plaider coupable semble constituer la pleine expression de cette notion : le prévenu qui reconnait les faits qui lui sont reprochés, renonce à la tenue d'un procès ordinaire et bénéficie soit d'une diminution des charges, soit d'une requalification des charges, soit d'une peine plus clémente que celle qui aurait été prononcée suite à une audience classique.

L'idée n'est pas forcément évidente s'agissant de la matière pénale au sujet de laquelle on pourrait spontanément considérer qu'une telle forme de justice porte par nature atteinte aux droits de la défense et à la présomption d'innocence, qui constitueraient des principes absolus et inaliénables.

المستجدات التشريعية

Actualité législative

مستجدات تشريعية

النصوص الصادرة في الجريدة الرسمية من 1 يناير إلى 18 مايو 2015

الموضوع	مراجع النص	رقم الجريدة الرسمية
صندوق النفقة	– قانون رقم 01–15 مؤرخ في 4 يناير سنة 2015 يتضمن إنشاء صندوق النفقة. يهدف هذا القانون إلى حماية الأطفال و المرأة المطلقة المحكوم لها بالنفقة من خلال تخصيص مبلغ مالي لها في حال تخلي المدين عن دفع النفقة، و يتمثل ذلك في إنشاء صندوق النفقة الذي يتكفل بدفع النفقة المحكوم بها للأطفال المحضونين و المرأة المطلقة حال ثبوت امتناع المدين بها عن الدفع أو عجزه عن ذلك أو لعدم معرفة محل إقامته. ويتضمن هذا القانون 16 مادة شرح من خلالها إجراءات تطبيقه من خلال عرض إجراءات وشروط الاستفادة من المستحقات المالية التي يدفعها صندوق النفقة. – مرسوم تنفيذي رقم 107 – 15 مؤرخ في 21 أبريل سنة 2015 يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 302–142 الذي عنوانه «صندوق النفقة ».جاء هذا المرسوم تطبيقا للمادة 124 من القانون 14–10 المؤرخ في 30 ديسمبر 2014 المتضمن قانون المالية لسنة 2015 و الذي نص على فتح حساب تخصيص «صندوق النفقة» و المادتين 10 و11 من القانون 15–01 المذكور، و قد عكف هذا المرسوم على تحديد الجهة المكلفة بتسيير حساب هذا الصندوق و إيراداته و نفقاته.	عدد 1 ص 7 عدد 22 ص 4
التعاضديات الاجتماعية	– قانون رقم 02–15 مؤرخ في 4 يناير سنة 2015 يتعلق بالتعاضديات الاجتماعية. ينطوي هذا القانون على تنظيم جديد لكيفيات عمل وتسيير التعاضديات الاجتماعية، وبمقتضى هذا القانون تنتقل هذه الأخيرة من صفة جمعية بمقتضى نصين قانونيين (قانون رقم 12–06 المؤرخ في 12 يناير 2012 المتعلق بالجمعيات وقانون رقم 90–33 المؤرخ في 25 ديسمبر 1990 المتعلق بالتعاضديات الاجتماعية) إلى صفة شخص معنوي يخضع للقانون الخاص ذي غرض غير مربح يتبع لوزارة العمل والتشغيل الضمان الاجتماعي. ورد هذا القانون في 111 مادة تم من خلالها تحديد شروط و كيفيات تأسيس التعاضديات الاجتماعية و تنظيمها و سيرها وذلك من خلال عدة محاور منها أداءات التعاضدية الاجتماعية من أداءات النظام العام (الأداءات الفردية والجماعية) وأداءات النظام الاختياري، إدراج التعاضدية الاجتماعية في نظام البطاقة الإلكترونية للمؤمن له اجتماعيا، تأسيس التعاضدية الاجتماعية وتنظيمها وسيرها، الأحكام المالية و مراقبة التعاضدية الاجتماعية، حل التعاضدية الاجتماعية، المجلس الوطني للتعاضدية الاجتماعية، الأحكام الجزائية المطبقة في حالة مخالفة الأحكام الواردة في هذا القانون.	عدد 1 ص 9

الموضوع	مراجع النص	رقم الجريدة الرسمية
الحالة المدنية	– قرار مؤرّخ في 29 ديسمبر سنة 2014 يحدّد المواصفات التقنية لوثائق الحالة المدنية. تعرض هذا النص إلى تحديد المواصفات التقنية لوثائق الحالة المدنية المستعملة في البلديات والمصالح القنصلية، إذ تضمن ملحقا يحدد محتويات الوثائق المذكورة وكيفية تحريرها.	عدد 1 ص27
شهادة الكفاءة لمهنة المحاماة	– مرسوم تنفيذي رقم 18–15 مؤرخ في 25 يناير سنة 2015 يحدد كيفيات الالتحاق بالتكوين للحصول على شهادة الكفاءة لمهنة المحاماة. تناول هذا النص الذي جاء تطبيقا لنص المادة 34 من القانون رقم 13–07 المؤرخ في 29 أكتوبر 2013 المتضمن تنظيم مهنة المحاماة كيفيات الالتحاق بالتكوين للحصول على شهادة الكفاءة لمهنة المحاماة، و قد تعرض إلى شروط و طريق الالتحاق بالمهنة.	عدد 4 ص 32
	– قرار وزاري مشترك مؤرّخ في 12 مارس سنة 2015 يحدّد كيفيات فتح مسابقة الالتحاق بالتكوين للحصول على شهادة الكفاءة لمهنة المحاماة وتنظيمها وسيرها وكذا عدد الاختبارات وطبيعتها ومدتها ومعاملها وبرنامجها وتشكيلة لجنة المسابقة ومعدل القبول. جاء هذا القرار تطبيقا للمادة 2 من المرسوم التنفيذي المذكور، وقد حدد من خلال 21 مادة الشروط الواجب توفرها في المترشح، مشتملات الملف، كيفية دراسة الملفات من طرف اللجنة المشكلة من أجل ذلك، كما تضمن ملحقين لقائمة كليات الحقوق المعنية بإجراء المسابقة و برنامج المسابقة.	عدد 14 ص11
ممارسة نشاط وكلاء المركبات	– مرسوم تنفيذي رقم 15–58 مؤرخ في 8 فبراير سنة 2015 ،يحدد شروط وكيفيات ممارسة نشاط وكلاء المركبات الجديدة. جاء هذا المرسوم تطبيقا لأحكام المادتين 24 و 25 من القانون رقم 04–08 المؤرخ في 14 غشت 2004 المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية والمادتين 4 و5 من المرسوم التنفيذي رقم 97–40 المؤرخ في 18 يناير 1997 المتعلق بمعايير تحديد النشاطات والمهن المقننة الخاضعة للقيد في السجل التجاري وتأطيرها، وقد تعرض من خلال مواده إلى شروط ممارسة نشاط الوكيل، كيفيات ممارسة نشاط الوكيل، شروط البيع المطبقة على الوكيل،العقوبات المطبقة في حالة مخالفة الالتزامات الواردة في دفتر الشروط.	عدد 5 ص 13
	– قرار مؤرّخ في 23 مارس سنة 2015 ،يحدد دفاتر الشروط المتعلقة بشروط وكيفيات ممارسة نشاط وكلاء المركبات الجديدة. تطبيقا لأحكام المادة 5 من المرسوم التنفيذي رقم 15–58 المذكور أعلاه جاء هذا القرار ليحدد دفتري الشروط من أجل تسليم الاعتمادات لممارسة نشاط وكلاء السيارات والمقطورات ونصف المقطورات والآلات المتحركة الجديدة.	عدد 16 ص17

الموضوع	مراجع النص	رقم الجريدة الرسمية
عصرنة العدالة	قانون رقم 03-15 مؤرخ في أوّل فبراير سنة 2015 يتعلق بعصرنة العدالة. تعتبر عصرنة العدالة من أهم الأهداف التي تصبو إليها وزارة العدل، ويهدف هذا القانون الذي يتضمن 19 مادة إلى عصرنة سير قطاع العدالة من خلال اعتماد التكنولوجيات الحديثة في التسيير بهدف التخفيف من الإجراءات البيروقراطية والسرعة في إنجاز مهام وزارة العدل والمؤسسات التابعة لها. وجاء تنظيم هذا القانون على عدة محاور منها وضع منظومة معلوماتية مركزية لوزارة العدل التصديق الإلكتروني، إرسال الوثائق والمحررات القضائية بطريقة إلكترونية، استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في الإجراءات القضائية، الأحكام الجزائية المطبقة في حالة مخالفة الإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون.	عدد 6 ص 4
التوقيع والتصديق الإلكترونيين	- قانون رقم 04-15 مؤرخ في أوّل فبراير سنة 2015 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين. يهدف هذا القانون الذي يتضمن 82 مادة إلى تحديد الأحكام العامة و القواعد المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين وذلك من خلال عدة محاور أساسية منها آليات إنشاء التوقيع الإلكتروني الموصوف والتحقق منه، شهادة التصديق الإلكتروني الموصوفة، سلطات التصديق الإلكتروني النظام القانوني لتأدية خدمات التصديق الإلكتروني، مسؤولية مؤدي خدمات التصديق الإلكتروني وصاحب شهادة التصديق الإلكتروني، العقوبات المالية و الإدارية و الأحكام الجزائية.	عدد 6 ص 6
تبييض الأموال وتمويل الإرهاب	- قانون رقم 06-15 مؤرخ في 15 فبراير 2015، يعدل ويتمم القانون رقم 01-05 المؤرخ في 6 فبراير سنة 2005 والمتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما. يأتي هذا القانون لسد بعض الثغرات و مواكبة التشريعات الدولية في مجال مكافحة الإرهاب. ومن أهم التعديلات التي تضمنه القانون الجديد وضع تعريف شامل ودقيق لجريمة تمويل الإرهاب، إدخال قاعدة اختصاص جديدة في جرائم الإرهاب بتوسيع اختصاص المحاكم الجزائرية إلى خارج الإقليم وذلك في حالة استهداف الفعل الإرهابي لمصالح الجزائر، تحديد الإجراءات والجهات المختصة باتخاذ إجراءات تجميد أو حجز الأموال قضائيا وإداريا حيث تم إسناد سلطة اتخاذ هذا القرار إلى رئيس محكمة الجزائر مع التنصيص على إمكانية تخصيص جزء من الأموال المحجوزة لتلبية حاجات الشخص المعني أو أسرته أو الأشخاص الذين يعولهم، استكمال القواعد الوقائية الخاصة بواجب اليقظة تجاه المعاملات المالية المشبوهة حيث تم وضع سند قانوني للخطوط التوجيهية لبنك الجزائر وخلية الاستعلام المالي.	عدد 8 ص 4
	- مرسوم تنفيذي رقم 113-15 مؤرخ في 12 مايو سنة 2015 ، يتعلق بإجراءات حجز و/أو تجميد الأموال في إطار الوقاية من تمويل الإرهاب ومكافحته. يأتي هذا المرسوم ليبين آليات تطبيق إجراءات حجز و/أو تجميد أموال الإرهابيين تطبيقا للقانون رقم 15-06 المؤرخ في 6 فبراير سنة 2005 والمتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما وذلك من خلال أحكام تتعلق بآليات تطبيق إجراءات التجميد و/أو الحجز من طرف الخاضعين، آليات توجيه طلبات الدول الرامية إلى تجميد و/أو حجز الأموال في إطار تطبيق قرار مجلس الأمن لمنظمة الأمم المتحدة 1373 (2001)، آليات وشروط الإذن باستعمال جزء من الأموال المحجوزة لتغطية الاحتياجات الضرورية للأشخاص المعنيين بإجراءات الحجز و/أو التجميد، آليات تقديم طلبات الشطب من قائمة العقوبات.	عدد 24 ص 8

الموضوع	مراجع النص	رقم الجريدة الرسمية
الأجر الوطني الأدنى المضمون	– مرسوم تنفيذي رقم 15 59 – مؤرخ في 8 فبراير سنة 2015 يحدد العناصر المكونة للأجر الوطني الأدنى المضمون. جاء هذا المرسوم التنفيذي تطبيقا لأحكام المادة 87 من القانون رقم 90–11 المؤرخ في 21 أبريل 1990 و المتعلق بعلاقات العمل، وذلك من أجل تحديد العناصر المكونة للأجر الوطني الأدنى المضمون.	عدد 8 ص 11
الصيد البحري وتربية المائيات	– قانون رقم 08–15 مؤرخ في 2 أبريل سنة، 2015 يعدل ويتمم القانون رقم 11–01 المؤرخ في 3 يوليو سنة 2001 والمتعلق بالصيد البحري وتربية المائيات. يهدف هذا القانون لتكريس أسس ومبادئ «الصيد المسؤول والمستدام» من أجل الحفاظ على الثروة السمكية و استئناف نشاطات صيد المرجان بصفة عقلانية، كما يسعى هذا القانون إلى تنظيم شبكة التسويق والتوزيع لمنتجات الصيد البحري وتربية المائيات، وأهم ما جاء به هو استحداث مواد وتعديل أخرى للرفع من درجة المخالفات للحفاظ على الاستغلال المستدام للمرجان ومنع تصديره «إلا مصنعا» نظرا للأهمية التي يكتسبها على المستوى الدولي.	عدد 18 ص 9
تسجيل العلامات	– مرسوم رئاسيّ رقم 13 – 420 مؤرّخ في 15 ديسمبر سنة 2013 يتضمّن انضمام الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية إلى بروتوكول اتفاق مدريد بشأن التسجيل الدولي للعلامات المعتمد بمدريد في 27 يونيو سنة 1989، المعدل في3 أكتوبر سنة 2006 وفي 12 نوفمبر سنة 2007.	عدد 21 ص 3
السجل التجاري	– مرسوم تنفيذي رقم 111–15 مؤرخ في 3 مايو سنة 2015 ، يحدد كيفيات القيد والتعديل والشطب في السجل التجاري. صدر هذا المرسوم تطبيقا لنص المادة 5 من القانون رقم 04–08 الصادر بتاريخ 15 غشت سنة 2004 و المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية، جاء لينظم كيفيات القيد في السجل التجاري للأشخاص الطبيعية و المعنوية سواء كان القيد رئيسيا أو ثانويا، كما تعرض إلى حالات تعديل السجل التجاري و كيفيات ذلك، و في الأخير نص على حالات الشطب من السجل التجاري والإجراءات المتبعة من أجل ذلك.	عدد 24 ص 4
	– قرار مؤرّخ في 13 يناير سنة 2015 يتضمّن إلغاء أحكام القرار المؤرّخ في 13 يونيو سنة 2011 الذي يحدّد مدة صلاحية مستخرج السجل التجاري الممنوح للخاضعين لممارسة بعض الأنشطة. جاء هذا القرار لإلغاء القرار المؤرخ في 13 يونيو 2011 الذي يحدد صلاحية مستخرج السجل التجاري الممنوح للخاضعين لممارسة بعض الأنشطة التجارية المتعلقة باستيراد المواد الأولية والمنتوجات و البضائع الموجهة لإعادة البيع على حالتها، بسنتين(2) قابلة للتجديد.	عدد 23 ص 36

الموضوع	مراجع النص	رقم الجريدة الرسمية
القرض الاستهلاكي	– مرسوم تنفيذي رقم 114–15 مؤرخ في 12 مايو سنة 2015 ، يتعلق بشروط وكيفيات العروض في مجال القرض الاستهلاكي. في إطار إنعاش النشاطات الاقتصادية و تطبيقا للمادة 75 من الأمر رقم 09–01 المؤرخ في 22 يوليو 2009 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009 و المادة 20 من القانون رقم 09–03 المؤرخ في 25 فبراير 2009 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، صدر هذا المرسوم ليحدد شروط وكيفيات حصول العائلات على القرض الاستهلاكي الموجه للسلع. وقد حدد من خلال مواده إجراءات الحصول على القرض الاستهلاكي بالنص على المؤسسات المؤهلة للقرض الاستهلاكي، كيفيات عرض القرض، كيفية إنشاء عقد القرض، إمكانية التسديد المسبق للقرض وتخلف المقترض عن الدفع. عدد 24 ص 10 مجموعة مقترحة من طرف السيد علاش مولود، قاضي، باحث بمركز البحوث القانونية والقضائية.	عدد 24 ص 10

مجموعة مقترحة من طرف السيد علاش مولود، قاضي، باحث بمركز البحوث القانونية والقضائية.

Textes publiés au Journal officiel du 1er janvier au 18 mai 2015

Thème	Références du texte	N° du JO
Fonds de la pension alimentaire	Loi n° 15-01 du 4 janvier 2015 portant création d'un fonds de la pension alimentaire. Cette loi vise à protéger les enfants et les femmes divorcées à qui une pension alimentaire a été octroyée par jugement à travers l'allocation d'une somme d'argent en cas d'abandon du débiteur à payer la dite pension et ce par la création d'un fonds de pension qui prend soin de payer la pension alimentaire allouée aux enfants sur lesquels s'exerce le droit de garde et les femmes divorcées à qui une pension alimentaire a été octroyée par jugement en cas de refus du débiteur de payer, de son incapacité à le faire ou de la méconnaissance de son lieu de résidence . Cette loi comprend 16 articles expliquant les règles de son application à travers l'exposé des procédures et conditions pour bénéficier des redevances financières versées par le Fonds de pension alimentaire. Décret exécutif n° 15-107 du 21 avril 2015 fixant les modalités de fonctionnement du compte d'affectation spéciale n° 302-142 intitulé « fonds de la pension alimentaire ». Ce décret vient en application de l'article 124 de la loi 14-10 du 30 Décembre 2014 portant loi de finances pour 2015 qui prévoyait l'ouverture d'un compte intitulé « Fonds de pension alimentaire » et les articles 10 et 11 de la Loi 15-01 sus- cité, il vise à identifier l'organisme en charge de la gestion du compte de ce fonds, de ses recettes et dépenses.	N° 01 p. 6 N° 22 p. 3
Mutualités sociales	Loi n° 15-02 du 4 janvier 2015 relative aux mutuelles sociales. Cette loi implique une nouvelle organisation des modes de fonctionnement et de gestion des mutuelles sociales, et en vertu de cette loi ces dernières changeront de caractère d'association en vertu des textes de loi (loi n ° 12-06 du 12 Janvier 2012 relative aux associations et la loi n ° 90-33 du 25 Décembre 1990 relative aux mutuelles sociales) en caractère de personne morale soumise au droit privé à but non lucratif sous l'autorité du ministère du Travail et de l'Emploi et de la sécurité sociale. Cette loi comprend 111 articles qui déterminent les conditions et les modalités d'établissement des mutuelles sociales, leur organisation et fonctionnement, et ce à travers plusieurs axes dont les prestations de la mutuelle sociale qu'elle soit de régime générale(les prestations individuelles et collectives) et les prestations du régime lucratif, intégration	N° 01 p. 8

Thème	Références du texte	N° du JO
	de la mutuelle sociale au système de la carte électronique de l'assuré social, constitution, organisation et fonctionnement de la mutuelle sociale, dispositions financières et contrôle de la mutuelle sociale, dissolution de la mutuelle sociale, le conseil de la mutualité sociale, dispositions pénales applicables en cas de violation des dispositions de cette loi.	
Etat civil	Arrêté du 29 décembre 2014 fixant les caractéristiques techniques des documents d'Etat civil. Ce texte détermine les caractéristiques techniques des documents d'état civil en usage dans les communes et les services consulaires, il inclut une annexe qui détermine le contenu des documents mentionnés.	N° 01 p. 23
Certificat d'aptitude à la profession d'avocat	Décret exécutif n° 15-18 du 25 janvier 2015 fixant les modalités d'accès à la formation pour l'obtention du certificat d'aptitude à la profession d'avocat. Ce texte promulgué en application de l'article 34 de la loi n ° 13-07 du 29 octobre 2013 portant organisation de la profession d'avocat, fixe les modalités d'accès à la formation pour l'obtention du certificat d'aptitude à la profession d'avocat, et défini les conditions d'accès à la profession. Arrêté interministériel du 12 mars 2015 fixant les modalités d'ouverture du concours pour l'accès à la formation pour l'obtention du certificat d'aptitude à la profession d'avocat, son organisation et son déroulement ainsi que le nombre des épreuves, leur nature, leur durée, leur coefficient, leur programme et la composition du jury du concours et la moyenne d'admission. Cet arrêté est pris en application de l'article 2 du décret exécutif suscité, et a déterminé à travers 21 articles les conditions requises chez le candidat, composants du dossier de candidature, étude des dossiers par un jury constitué pour cette occasion, il comprend également deux annexes se rapportant à la liste des facultés de droit concernées par l'organisation du concours et le programme de ce dernier.	N° 04 p. 29 N° 14 p. 10
Consession de véhicules neufs	Décret exécutif n° 15-58 du 8 février 2015 fixant les conditions et les modalités d'exercice de l'activité de concessionnaires de véhicules neufs. Ce décret vient en application des dispositions des articles 24 et 25 de la loi n ° 04-08 du 14 Août 2004 relative aux conditions d'exercice des activités commerciales et des articles 4 et 5 du décret exécutif n ° 97-40 du 18 Janvier 1997 relatif aux critères de détermination et d'encadrement des activités et professions réglementées soumises à inscription au registre de commerce, et a déterminé par ses articles les conditions d'accès à l'activité de concessionnaire, les modalités d'exercice de l'activité de concessionnaire, les conditions de vente applicables au concessionnaire, les sanctions applicables en cas de violation des engagements déterminés dans le cahier de charge. Arrêté du 23 mars 2015 fixant les cahiers des charges relatifs aux conditions et modalités d'exercice des activités de concessionnaires de véhicules neufs. En application des dispositions de l'article 5 du décret exécutif n ° 15-58 suscité, cet arrêté vient pour définir les cahiers des charges en vue de délivrer les agréments pour l'exercice des activités de concessionnaires de véhicules automobiles, remorques, semi-remorques et engins roulants neufs.	N° 5 p. 12 N° 16 p. 17

Thème	Références du texte	N° du JO
Modernisation de la justice	Loi n° 15-03 du 1er février 2015 relative à la modernisation de la justice. La modernisation de la justice est l'un des principaux objectifs assignés au ministère de la Justice, cette loi qui comprend 19 articles vise à moderniser le fonctionnement du secteur de la justice à travers l'adoption des nouvelles technologies dans l'administration de la justice afin d'atténuer les procédures bureaucratiques et améliorer la qualité des prestations au profit du citoyen dans l'accomplissement des taches du ministère de la Justice et des établissements qui en relèvent. Cette loi vient définir les bases d'une meilleure qualité dans l'administration de la justice à travers la mise en place d'un système informatique centralisé du ministère de la justice, la certification électronique, la communication des documents et des actes de procédures judiciaires par voie électronique, l'utilisation de la visioconférence au cours des procédures judiciaires, dispositions pénales applicables en cas de violation des dispositions de cette loi.	N° 06 p. 4
Signature et certification électroniques	-Loi n° 15-04 du 1er février 2015 fixant les règles générales relatives à la signature et à la certification électroniques. Cette loi, qui comprend 82 articles vise à déterminer les règles générales relatives à la signature et la certification électroniques et ce à travers la mise en place des dispositifs de création et de vérification de la signature électronique qualifiée, la certification électronique, les autorités de certification électronique, le régime juridique de la prestation de service de certification électronique, la responsabilité du prestataire de services de certification et du titulaire de certificat électronique, les sanctions pécuniaires, administratives et pénales applicables en cas de violations des dispositions de cette loi.	N° 06 p. 6
Blanchiment d'argent et financement du terrorisme	Loi n° 15-06 du 15 février 2015 modifiant et complétant la loi n° 05-01 du 6 février 2005 relative à la prévention et à la lutte contre le blanchiment d'argent et le financement du terrorisme. Cette loi vient combler certaines lacunes et adapter le dispositif national relatif à la lutte contre le blanchiment d'argent et le financement du terrorisme aux normes internationales dans le domaine de la lutte contre le terrorisme. Elle vise en outre la transposition des mesures préconisées par les conventions internationales dans le droit interne et ce à travers l'élaboration d'une définition complète et précise de l'infraction de financement du terrorisme conformément aux normes internationales, le renforcement du mécanisme de gel et/ou saisie des fonds appartenant aux terroristes notamment par de nouvelles dispositions relatives au gel des avoirs dans le cadre des sanctions financières internationales prises au titre des résolutions 1267 (1999) et 1373 (2001) du Conseil de sécurité des Nations Unies, la mise en place d'un ancrage juridique relatif aux lignes directrices édictées par la banque d'Algérie en matière de lutte contre le blanchiment d'argent et le financement du terrorisme en ce qui concerne les institutions financières relevant de son autorité, la mise	N° 08 p. 4

Thème	Références du texte	N° du JO
Salaire national minimum garanti	en place d'un ancrage juridique relatif aux lignes directrices édictées par la cellule de traitement du renseignement financier en matière de lutte contre le blanchiment d'argent et le financement du terrorisme en ce qui concerne les assujettis qui ne relèvent pas de l'autorité de la Banque d'Algérie. Décret exécutif n° 15-113 du 12 mai 2015 relatif à la procédure de gel et/ou saisie des fonds et biens dans le cadre de la prévention et la lutte contre le financement du terrorisme. Ce décret vient définir les procédures de saisie et / ou de gel des fonds et biens des terroristes en application de la loi n ° 15-06 du 6 Février 2005 relative à la prévention et à la lutte contre le blanchiment d'argent et le financement du terrorisme, par les dispositions relatives aux modalités d'application des mesures de gel et /ou saisie par les assujettis, au mode de transmission des demandes émanant des Etats relatives au gel et /ou saisie des fonds dans le cadre de la résolution 1373 (2001) du Conseil de sécurité de l'Organisation des Nations Unies, aux modalités et conditions relatives à l'accès des personnes concernées par les mesures de gel et /ou saisie, à une partie des fonds saisis, nécessaires à couvrir leurs besoins essentiels, à la procédure d'introduction des demandes de radiation de la liste des sanctions.	N° 24 p. 8 N° 08 p. 10
Pèche et aquaculture	Décret exécutif n° 15-59 du 8 février 2015 fixant les éléments constitutifs du salaire national minimum garanti. Ce décret exécutif vise à mettre en œuvre les dispositions de l'article 87 de la loi n ° 90-11 du 21 Avril 1990 relative aux relations de travail, et ce afin de déterminer les éléments constitutifs du salaire minimum national garanti.	N° 18 p. 7
Enregistrement des marques	Loi n° 15-08 du 2 avril 2015 modifiant et complétant la loi n° 01-11 du 3 juillet 2001 relative à la pêche et à l'aquaculture Cette loi vient consacrer les fondements et les principes de « la pèche responsable et durable » afin d'assurer la préservation et la conservation des ressources biologiques marines et l'exploitation rationnelle du corail, elle vise aussi à organiser la distribution et la commercialisation des produits de la pêche et de l'aquaculture, et parmi les dispositions plus importantes introduites par la présente loi le développement de nouvelles dispositions pénales et le durcissement des sanctions relatives à l'exploitation et l'exercice de la pèche illégale.	N° 21 p. 3
	Décret Présidentiel n° 13-420 du 15 décembre 2013 portant adhésion de la République algérienne démocratique et populaire au Protocole relatif à l'Arrangement de Madrid concernant l'enregistrement international des marques adopté à Madrid, le 27 juin 1989, modifié le 3 octobre 2006 et le 12 novembre 2007.	

Thème	Références du texte	N° du JO
Registre de commerce	Décret exécutif n°15-111 du 3 mai 2015 fixant les modalités d'immatriculation, de modification et de radiation au registre du commerce. Ce décret vient en application de l'article 5 de la loi n ° 04-08 du 15 Août 2004 relative aux conditions d'exercice des activités commerciales, il vise à réglementer les modalités d'inscription au registre du commerce pour les personnes physiques et morales, que ce soit une immatriculation principale ou secondaire, les cas et modalités de modification du registre de commerce, les cas et procédures de radiation de l'immatriculation. - Arrêté du au 13 janvier 2015 portant abrogation des dispositions de l'arrêté du 13 juin 2011 fixant la durée de validité de l'extrait du registre du commerce délivré aux assujettis pour l'exercice de certaines activités. Cet arrête vient abroger celui du 13 juin 2011 fixant la durée de l'extrait du registre de commerce délivré aux assujettis pour l'exercice de certaines activités commerciales dont l'importation de produits et marchandises destinés à la revente en l'état, à 2 ans renouvelables.	N° 24 p. 4 N° 23 p. 28
Crédit à la consommation	Décret exécutif n° 15-114 du 12 mai 2015 relatif aux conditions et aux modalités d'offres en matière de crédit à la consommation. Dans le cadre de la relance des activités économiques et en application de l'article 75 de l'ordonnance no 09-01 du 22 Juillet 2009, portant loi de finances complémentaire pour 2009 et l'article 20 de la loi n ° 09-03 du 25 Février 2009 relative à la protection du consommateur et à la répression des fraudes, ce décret vise à définir les conditions et les modalités d'octroi du crédit à la consommation aux ménagers, destiné aux biens. Il a défini à travers ses articles les procédures d'obtention du crédit à la consommation en définissant les entreprises et produits éligibles au crédit à la consommation, modalités de l'offre de crédit, constitution du contrat de crédit, possibilité de remboursement anticipé du crédit et défaillance de l'emprunteur.	N° 24 p. 9

Collection suggérée par monsieur Allache Mouloud, magistrat, chercheur au CRJJ.

مستجدات

الاجتهاد القضائي

Actualité jurisprudentielle

Droit civil
Responsabilité contractuelle de la banque

Responsabilité de la banque en matière de recouvrement de chèque

Arrêt de la Cour Suprême, Chambre commerciale
N° 689481 du 08 septembre 2011
(Société 'M' contre banque)

Zerguine Ramdane
Professeur émérite, université de Batna

ملخص

يحلل الاستاذ زرقين في مقاله قرار الغرفة التجارية بالمحكمة العليا الصادر في 08 أبريل 2011 الذي يتعلق بمدى مسؤولية المصرف عن ضياع الشيك المقدم اليه من طرف أحد زبائنه قصد الوفاء ، وما طبيعة هذه المسؤولية: عقدية أم تقصيرية.

انطلاقا من حكم الدرجة الأولى الذي تمسك بمسؤولية المصرف على أساس «عقد الخدمات» الذي يربطه مع الزبون، وقرار الاستئناف الذي استبعدها كلية، يأتي قرار المحكمة العليا الذي أكد ان المصرف ارتكب خطأ عند تنفيذ التزاماته بصفته وكيلا، مما يستوجب مسؤوليته العقدية.

يوضح محرر المقال أن المصرف يساءل، في هذا الصدد، في نفس الوقت على أساس الاخلال بالتزام بعناية (الحرص على الوفاء) وبالتزام بغاية (رد الشيك في حالة عدم الوفاء)، وكذلك الاخلال بالتزام تبعي متمثل في واجب ابلاغ الزبون بنتائج العملية البنكية. وقد أخلّ المصرف بجميع هذه الالتزامات. يعلق الكاتب على الأساس القانوني الذي اعتمدته المحكمة العليا – المسؤولية العقدية – مؤكدا انه كان أجدر اثارة المسؤولية التقصيرية كذلك التي تمنح حماية أفضل لضحية الخطأ.

Dispositif de l'arrêt :

Rejet du mémoire en réponse pour non notification. Article 568 C.P.C.A,

Recevabilité du pourvoi en la forme et au fond,

Casse et infirme l'arrêt rendu par la cour de Batna en date du 04/01/2010,

Renvoi l'affaire et les parties devant la même cour avec une nouvelle composition pour statuer à nouveau conformément à la loi,

Laisse les dépens à la charge de la défenderesse au pouvoir (la banque).

Cet arrêt inédit de la Cour Suprême chambre commerciale est relatif à la responsabilité de la banque pour perte du chèque que la cliente lui a remis pour encaissement.

Les décisions de la haute cour en matière de responsabilité bancaire concernant les chèques sont relativement rares pour ne pas retenir l'attention des juristes et des praticiens (voir notamment arrêt 627 551 du 03/06/2010- Rev. C.S 2012/1/p. 229).

Avant de commenter les réponses apportées par l'arrêt aux questions importantes soulevées dans cette affaire, il convient de présenter brièvement les faits de l'espèce.

Sources du droit

L'annotation des codes
un facteur de renforcement de la recherche en droit

Jean-Jacques FRION,
Magistrat, France ; conseiller résident de jumelage, CRJJ, Algérie

L'annotation des codes a pour objet d'insérer la jurisprudence sous un article. Or, la spécificité en Algérie tient à ce que l'annotateur (le CRJJ) est un centre de recherche dédié au droit et à la justice. La collecte de la jurisprudence permettra ainsi de renforcer la recherche au bénéfice de tous les acteurs juridiques et judiciaires et de la société civile.

Abstract

Le CRJJ a organisé un colloque sur l'annotation des codes le 25 février 2015 à Alger. Ce colloque constitue le démarrage officiel d'un travail d'ampleur et très important pour la justice algérienne. En effet, annoter un code signifie insérer des décisions de justice sous chaque article de ce code. Pour ce faire, des relations étroites avec la Cour suprême et le Conseil d'Etat seront nécessaires pour disposer de la jurisprudence la plus récente. Fort de ces décisions de justice qu'il détiendra, le CRJJ pourra procéder, dans la revue Droit et Justice, à des recherches sur les points de droit qui y sont abordés ou les communiquer à d'autres chercheurs, universitaires, avocats, magistrats de juridictions intéressés par la recherche etc. Ces notes de jurisprudence pourront être publiées dans la revue Droit et Justice puis insérées dans les codes. Cette dynamique renforcera les relations entre les hautes cours, le CRJJ et la recherche en droit. De plus, cette annotation des codes va permettre aux avocats et aux justiciables d'avoir accès aux décisions de justice. L'accès au droit sera renforcé.

L'annotation des codes est d'abord une technique qui consiste à insérer la jurisprudence sous les articles qui composent des codes[1]. Mêler annotation et recherche en droit ne va pas de soi. En effet, le travail d'annotation n'est pas nécessairement effectué par un chercheur en droit. La preuve en est de l'annotation des codes effectuée chez l'éditeur français Dalloz dont la renommée n'est plus à faire. Son directeur de la section des codes annote les codes et a suivi des prédécesseurs qui n'étaient pas non plus nécessairement des chercheurs. C'est même une identité revendiquée chez Dalloz qui effectue ce travail d'annotation par son personnel hautement qualifié mais non chercheur. Chez un autre éditeur français, Litec, le travail d'annotation n'est pas effectué de la même façon puisqu'il sollicite des universitaires pour effectuer ce travail d'annotation. Mais un travail exigeant d'annotation, quand bien même réalisé par un illustre chercheur, ne caractérise pas non plus un travail de recherche à part entière[2].

وجهـــة نظـــر

Point de vue

Procédure pénale – Droit de la preuve

Points de vue

Droit de la preuve

« Dans les pays de common law l'exclusion de certaines preuves peut être justifiée par la recherche de la vérité »

En janvier 2015, **Olivier Leclerc, chargé de recherche au CNRS et chercheur au Centre de Recherches Critiques sur le Droit (CERCRID, UMR 5137), rattaché à l'Université de Lyon et à l'Université Jean Monnet (Saint-Étienne),** est venu présenter ses travaux sur le droit de la preuve aux chercheurs du Centre de Recherche Juridique et Judiciaire. A cette occasion, il a répondu à quelques questions pour la *Revue algérienne Droit et Justice*. Entretien.

Le droit de la preuve est-il un droit récent ?

Olivier Leclerc (OL) : Ici, comme souvent, il est utile de distinguer entre les règles de droit portant sur la preuve et leur étude. Si l'on parle des règles de droit, dire qu'elles sont récentes serait inexact. On trouve des règles de droit portant sur la preuve dans le droit romain, dans l'ancien droit français. Par exemple, la règle selon laquelle il faut passer acte devant notaire ou sous signature privée de toute chose excédant une certaine valeur a été imposée par une ordonnance de 1566. Aujourd'hui encore, une bonne partie de notre droit de la preuve date du XVIIe siècle et, surtout, du début du XIXe siècle. Il en va de même dans les autres pays européens de tradition romano-germanique. Dans les pays de *common law* l'adoption de règles sur la preuve n'est pas moins ancienne, même si elle passe par des précédents judiciaires dotés d'un caractère obligatoire plutôt que par des lois. En revanche, si l'on se demande si le droit de la preuve, comme discipline, est récent, la réponse est plus nuancée. Les pays de *common law* ont une tradition d'étude du droit de la preuve déjà ancienne, puisqu'elle remonte au moins au XVIIIe siècle en Angleterre. Il n'en va pas de même en France. En France, rares sont les manuels consacrés à la preuve, alors qu'ils sont très nombreux en Angleterre, aux États-Unis, en Espagne, en Italie, etc. L'étude de la preuve reste plus volontiers rattachée, en France, à l'étude des procédures et à l'étude du droit des contrats. Le droit de la preuve peine encore à émerger comme une discipline universitaire en France.

Dans les pays que vous avez étudiés, quels sont ceux où le droit de la preuve fait l'objet de nombreuses recherches juridiques ? Comment cela s'explique-t-il ?

(OL) : Les recherches juridiques sur la preuve sont importantes dans les pays de *common law*. Le droit de la preuve (*evidence law*) fait l'objet

SOMMAIRE

Editorial 4

Etudes et recherches :

- La place reconnue à la notion de prévention de la délinquance dans la législation pénale algérienne contemporaine (en arabe),9

  Par Abdelmadjid ZAALANI, professeur de l'enseignement supérieur à l'université d'Alger 1, avocat agrée auprès de la Cour Suprême, expert international en droits de l'homme. 9
- La notion d'ordre public dans la procédure judiciaire administrative (en arabe),
  Par Abdelkader DAINES, professeur, centre universitaire d'El-Bayadh. 39
- Les contentieux administratifs relevant de la compétence des tribunaux ordinaires (en arabe),
  Par Radhia GHENAI, magistrat, chercheure au CRJJ. 57
- Le juge étatique, auxiliaire de la justice arbitrale,
  Par Yakout AKROUNE, enseignant chercheure, ancienne présidente de chambre du tribunal d'arbitrage du sport, professeur à l'Ecole Supérieure de la Magistrature. 65
- L'application de la hiérarchie des normes dans le contexte français, européen et international.
  Par Jean-Sylvestre BERGE, professeur à l'université Jean Moulin-Lyon3, équipe de droit international européen et comparé, réseau universitaire européen, France. 87

Dossier : Les modes alternatifs de règlement des conflits en matière pénale

- Cadre général des modes alternatifs de règlement des conflits en matière pénale. 107
- La conciliation coutumière comme mode alternatif de règlement des litiges à caractère pénal dans la société algérienne (en arabe)

  Par Abdellah NOUH, maître de conférences à l'université de Tizi-Ouzou. 109
- La réforme de l'ordonnance pénale en droit algérien : une nécessité motivée par la croissance de la petite délinquance (en arabe),
  Par Arezki SI HADJ MOHAND, magistrat, chercheur au CRJJ. 127
- Le plaider coupable dans le système anglo-saxon et romano-germanique,
  Par Sarah DUPONT, magistrat, Ecole Nationale de la Magistrature, France. 145

Actualités :

Actualité législative

• Principaux textes législatifs parus en 2015 155

Actualité jurisprudentielle

• Responsabilité de la banque en matière de recouvrement de chèque, commentaire d'arrêt,
Par Ramdane ZERGUINE, professeur à la faculté de droit, université de Batna. 169

• L'annotation des codes un facteur de renforcement de la recherche en droit,
Par Jean- jacques FRION, Magistrat, France, conseiller résident de jumelage, CRJJ, Algérie. 175

Point de vue :

• Le droit de la preuve,
Entretiens avec Olivier LECLERC, chargé de recherches, CNRS,
université Jean Monnet Saint – Etienne, France. 185

Numéro expérimental 2015

Revue algérienne
Droit et Justice

- Etudes et recherches
- Actualité législative
- Actualité jurisprudentielle

Dossier

Les modes alternatifs de règlement des litiges en matière pénale

مركز البحوث القانونية والقضائية
CRJJ
Centre de recherche juridiques et judiciaires